

٤- وكيل الوزارة: وكيل وزارة الزراعة والري .
المادة الثانية:

تولى الوزارة المهام التالية:-

١) وضع الخطط الزراعية بما يحقق تنمية الانتاج الزراعي بشقيها النباتي والحيواني والرعاعي الطبيعية .

٢) تقديم الخدمات الارشادية وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي واجراء البحوث الزراعية التطبيقية والاسهام في تعزيز التعاون الزراعي والاشراف على تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي ومتابعة تنفيذ النشاطات المتعلقة باستئثار الاراضي الزراعية بهدف تطوير الانتاج الزراعي في القليم .

٣) تحطيط الموارد المائية في القليم وانشاء السدود والمشاريع الاروائية واستصلاح الاراضي وصيانتها واستغلال المياه السطحية والجوفية . وتشغيل وصيانة المشاريع الاروائية ودرء اخطار الفيضانات والسيطرة على السيول واحواض الانهار .

٤) القيام بالدراسات الخاصة بالمشاريع ووضع التصاميم واعداد المناهج لها والعمل على تنفيذها وتنفيذ المشاريع الموكلة اليها مباشرة او من قبل الجهات الاخرى داخل القليم وخارجها بصفته مقاول او من قبل اجهزتها التنفيذية او المقاولين المحليين او الاجانب والاشراف على تنفيذها ومتابعتها .

٥) العمل على توفير البذور المحسنة والاسمدة الكيمياوية والمبيدات وتأمين الادوية واتباع السبل الكفيلة بزيادة الانتاج وتحسينه .

٦) العمل على احياء مشاريع الثروة الحيوانية وملحقاتها وتطويرها في القليم وكذلك العمل على توفير الادوية واللقاحات البيطرية واتباع الاساليب العلمية لمعالجة الامراض السارية والوقائية .

المادة الثالثة/-

١) الوزير: هو الرئيس الاعلى للوزارة والمسؤول الاول عن تنفيذ سياستها ومارسة الاشراف على تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات فيها وتصدر عنه القرارات والاوامر ضمن مهام الوزارة وتشكيلاها وصلاحتها وسائر شؤونها الادارية والفنية ضمن حدود هذا القانون والقوانين النافذة الاخرى وله تحويل جزء من صلاحياته الى وكيل الوزارة والمدراء العامين او رؤوساء الدوائر الرئيسية في الوزارة ويكون مسؤولاً امام مجلس الوزراء باعتباره

المادة السابعة :

على الوزراء المختصين تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة الثامنة :

ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاسباب الموجبة

نظراً للدور النضالي والبطولي لفصائل المناضلين من البيشمركة منذ اندلاع الثورة الكوردية المباركة وتكريراً لما قدموه من تضحيات في سبيل تحقيق اهداف شعبنا الكردي في كوردستان العراق الى ما نحو عليه اليوم من انتخاب المجلس الوطني الكوردي وتشكيل اول وزارة اقليمية واقرار الفيدرالية كأساس حقوق شعبنا المناضل فقد شرع هذا القانون

تقاد احمد عزيز اغا

**و. رئيس المجلس الوطني لكوردستان
العراق**

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان العراق

رقم القرار: ٣٤

تاريخ القرار: ١٤/١١/١٩٩٢م

٢٣/كه لاريزان/٢٦٩٢ك

استناداً لاحكام الفقرة/١ من المادة/٥٦ من القانون رقم(١)
لسنة ١٩٩٢ وبناء على ما عرضه وزير الزراعة والري وافق عليه مجلس الوزراء لإقليم كوردستان العراق .

قرر المجلس الوطني لكوردستان العراق بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤/١١/١٩٩٢ اصدار القانون الآتي:-

**قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢
قانون**

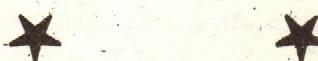
وزارة الزراعة والري لإقليم كوردستان السري
المادة الاولى:- يقصد بالتعابير التالية المعنى المبين ازاها لاغراض هذا القانون .

١- القليم: اقليم كوردستان العراق .

٢- الوزارة: وزارة الزراعة والري .

٣- الوزير: وزير الزراعة والري .

الانتاج وتحسين نوعيته وتنمية الانتاج الزراعي والحيواني بما يحقق الاستخدام الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية في الأقليم ، ولفرض تبئة الاجواء الملائمة لاعادة اعمار قرى وقصبات كوردستان المهدمة وتحقيق الاكتفاء الذائي في الانتاج الزراعي والحيواني في الوقت الحاضر ، وتشجيع ساكنى نلكم القرى للعودة إلى مناطقهم واحيائها وزراعتها ونظراً لانشاق مجلس وزراء اقليم كوردستان العراق واستحداث وزارة الزراعة والري ، فقد شرع هذا القانون .



- عضوًّا متضامناً فيه .
- ١- مكتب الوزير .
- ٢- مكتب وكيل الوزارة .
- ٣- مديرية الديوان العامة .
- ٤- المديرية العامة للاراضي الزراعية .
- ٥- المديرية العامة لشؤون الخدمات الزراعية .
- ٦- المديرية العامة للري والسدود .
- ٧- المديرية العامة للثروة الحيوانية والبيطرة .
- ٨- المديرية العامة للتبغ .
- ٩- شركة حفر الآبار الارتوازية ومراكز البحوث الزراعية التطبيقية .
- ١٠- المديريات العامة للزراعة والري في محافظات الاقليم .

المادة الخامسة:-
يرأس كل مديرية عامة موظف بدرجة مدير عام حاصل على شهادة جامعية من ذوي الخبرة والاختصاص .

المادة السادسة:-
١- للوزير تشكيل هيئات او لجان دائمة او مؤقتة لتنفيذ مهام معينة .

٢- تحدد بنظام تشكيلات الوزارة وواجبات وصلاحيات المديريات العامة والمديريات التابعة لها والهيئات والمراكز .

٣- للوزير استحداث شعب ضمن المديريات وكلما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة السابعة:-
تؤول جميع الحقوق للتشكيلات التي كانت مرتبطة سابقاً بوزارة الزراعة والري في المركز إلى وزارة الزراعة والري في الأقليم .

المادة الثامنة:-
على الوزراء المختصين تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة التاسعة:-
ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نزياد احمد عزيز اغا
و رئيس المجلس الوطني الكردستاني

العراق

الاسباب الموجبة

لكون اقليم كوردستان العراق منطقة زراعية على مدى عصور سلبية . ولفرض تطوير الانتاج الزراعي والحيواني والاهتمام بمصادر المياه في الأقليم والمشاريع الزراعية وتطويرها بهدف زيادة